

نظم الأصول من علم الأصول

للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين

المتوفى عام ١٤٢١هـ

المسمى ذرر الوصول

للشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود الجكني

دار الحضارة للنشر والتوزيع

١٤٢٤هـ

دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ (ح)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الجنكي، أحمد سيد محمد
نظم الأصول من علم الأصول المسمى درر الوصول / أحمد سيد

محمد الجنكي - الرياض، ١٤٢٤هـ

... ص ٢٤ سم

ردمك: ٩٩٦٠-٩٤٩٥-٦-٧

١- أصول الفقه. أ. العنوان

ديوى ٢٥١ ١٤٢٤/٦٧١٦

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٦٧١٦

ردمك: ٩٩٦٠-٩٤٩٥-٦-٧

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

دار الحضارة للنشر والتوزيع

ص.ب. ١٠٢٨٢٣ الرياض ١١٦٨٥

هاتف: ٢٤٩٥٨٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور
 أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له،
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
 أما بعد فيقول الفقير إلى المعبود: الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود قد طلب
 مني أخونا في الله ذي الفضل الجلي، أبو العالية فخر الدين ابن الزبير بن علي،
 أن أنظم له الأصول من علم الأصول للشيخ، العلامة محمد بن صالح بن
 عثيمين، من أجل إقرائها لمجموعة من الطلاب، لسهولة حفظ النظم في
 الذاكرة، وسرعة استحضاره عند المذاكرة

كما قيل:

والنثر بالنظام لا يوازي

أما سمعت بيتي ابن غازي

وإئما رغبت في النظام

لأنه أحظى لدي المرام

وهو الذي تصغي له العقول

وسيف من حصله مسلول

فأحجمت أولاً لعدم الأهلية، ولسان حالى منشد:
أعيذها نظرات منك صادقة

أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم

وأعاد الطلب مرة ثانية، فلم يسعني عدم الإجابة فاستعنت بربي وطرقت
بابه، فهيس ما تراه بالعيان فإن يك صواباً فمن الله، وإلا فمني والشيطان،
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أملاه وأمضاه، من أثبت وسمه بأعلاه.

مساء الثلاثاء بتاريخ ١٤٢٤/٥/١هـ

٢٠٠٣/٧/١ م الرياض.

ترجمة مؤلف الأصل

نقلاً مما كتبه عبد الكريم بن صالح المقرن مع بعض التصرف

هو سماحة الزاهد العابد أبو عبد الله محمد بن صالح بن عثيمين التميمي الوهبي، نجم ساطع من نجوم العلوم، ومنجم من مناجم الفقه، إذا ذكر اسمه ذكر العلم، والفقه والأصالة، والدليل والتحقيق والتحليل بخرّ في سعة العلم، وصحة الاستدلال، ووضوح في المنهج وقوة في الاستنباط، ودماثة في الأخلاق وبساطة في التعامل هين لين زاهد، لم يغترّ بالشهرة ولم يلق لها بالأ ولم تفتته الدنيا، عاش حميداً، ونسأله أن يكون شهيداً.

مولده :

ولد رحمه الله في عنيزة ٢٧ من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ.

نشأته :

قرأ القرآن الكريم على جدّه من جهة أمّه عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ، فحفظ القرآن مبكراً، وقد آتاه الله ذكاء وحرصاً على المعالي، مما كان له أثر كبير في تحصيله للعلم.

بدأ في طلب العلم على مشايخ عنيزة أمثال الشيخ علي الحمد الصالحي، والشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع والشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان، وسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ويعتبر فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر

السعدي هو شيخه وكان له الأثر الأول والأخير في تكوين شخصيته حيث تأثر به تأثراً بالغاً في سلوكه وكيفية تعليمه من إلقائه للمسائل وتأصيلها والترجيح بين الأدلة وقد خلفه فيما بعد في الإمامة والخطابة وبدأ رحمه الله التدريس من سنة ١٣٧١هـ في حياة شيخه ولم يزل ذلك دأبه رحمه الله حتى انتقل إلى رحمة ربه (جوار ربه) يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال عام ١٤٢١هـ.

مؤلفاته:

ترك الشيخ ما يربو على (٤٠) أربعين كتاباً منها:

- فتح رب البرية.
- تفسير آيات الأحكام.
- تنبيه الأفهام بشرح عمدة الأحكام.
- مصلح الحديث.
- الأصول من علم الأصول، وهو موضوعنا وقد شرحه المؤلف.
- القواعد المثلى.
- الضياء اللامع.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع.
- حاشية على الروض المربع.
- الدماء الطبيعية للنساء.
- رسالة الحجاب.
- تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد.
- مصطلح الحديث.

إلى غير ذلك مما لا يسعه المقام وقد كتبت كتباً في ترجمة الشيخ يرجع إليها من يريد الاستزادة.

والله الموفق.

كتبه الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود الثلاثاء ١/٥/١٤٢٤هـ

الرياض ١/٧/٢٠٠٣م.

كلمة عن الأصول في علم الأصول

كتب الشيخ رحمه الله هذه الرسالة في الأصول لطلاب الثانوية والحق يقال وليس هذا من باب الإطراء المزيف أن هذه الرسالة الصغير حجمها، كثيرة الفوائد بل تفوق كثيراً مما كتب المتقدمون والمتأخرون في هذا الفن وذلك لسلاسة لفظها، وسلامتها من التعقيد اللفظي والمعنوي، ومنهج الشيخ فيها يمتاز بسهولة العبارة وضرب الأمثلة كعادته رحمه الله وقد شملت معظم أبواب فن الأصول عدا مسالك العلة، مما جعلها سهلة الاستيعاب على المبتدئين، وتذكرة للمنتهين وقد حاولت أن أنظم منها الأصول دون الأمثلة مخافة الإطالة وما أبرئ نفسي من الخطأ، وحسبي أنني قصدت الخير، وهنا يطيب لي أن أتمثل بقول الشيخ محمد العاقب بن ماياي رحمه الله.

وَمَنْ رَأَى مِنْ أَهْلِ ذَا الْفِنِّ الْخَطَا

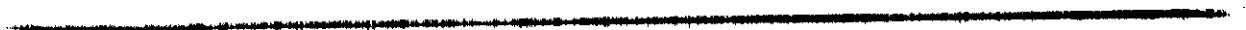
فِيَمَا قَصَدَتْ أَوْ أَصَابَ غَلَطَا

فَلْيُعْمِضِ الْجَفْنَ عَلَى قَدَاهِ

وَلَا يَلْمِ فِي زَلَّةٍ أَخَاهُ

ملاحظة: تم اختصار هذه المنظومة في حدود ٢٠٠ بيتا إلا أنه ليس

بجوزتي الآن.



نظم الأصول من علم الأصول

يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةَ الْوَدُودِ
أَحْمَدُ مَنْ يُنْمِي لآلِ مَوْدِ
الْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى وُصُولِ
نِعْمِهِ الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ
ثُمَّ صَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ الْعَلَمِ
وآلِهِ وَالصَّحْبِ أَتْجُمِ الظُّلَمِ
وَبَعْدَ ذَا فَإِنَّ نَظْمَ مَا أَهَمُّ
مِنَ الْعُلُومِ يَطْبِي أَوْلِي الْهَمَمِ
لِذَا نَظَّمْتُ جُمْلًا بِمُخْتَصَرِ
لَمْ يَخُلْ مِنْ فَائِدَةٍ لِيذِي بَصَرِ
عُمْدَتِهِ الْأُصُولِ فِي الْأُصُولِ
نُثِرَ مُحَمَّدٍ أَخِي الْوُصُولِ
أَغْنِي ابْنَ صَالِحٍ إِمَامِ الْفَضْلِ
لَا زَالَ يَسْمُو لِلْعُلُومِ وَالْعُلَى

أَهْدَيْتُهُ لِمَنْ أَجَدَّ فِي الطَّلَبِ
وَلَمْ أَكُنْ أَهْلًا لِمَا لَهُ طَلَبُ
مُبِينًا مُصْطَلِحًا يَخْوِيهِ
لِكُلِّ مَنْ قَرَأَهُ يَهْدِيهِ
كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْفَاعِلُ
فَرُبُّنَا جَلٌّ لِدَاكِ فَاعِلُ
وَالْأَصْلُ فِي النِّظْمِ لِنَشْرِ أَغْلَبُ
وَرُبَّمَا لِلشَّرْعِ طَوْرًا تُجَلَّبُ
ثُمَّ بِتَعْرِيفِ اللَّغَى بَدَأْتُهُ
إِلَى بُعَيْدِ مَائِدَةِ تَرْكُتُهُ
مَخَافَةَ الطَّوْلِ أَوْ السُّنَامَا
وَاللَّهُ أَرْجُو الْعَوْنَ وَالْإِثْمَامَا
وَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَهَادِ
يَعُونَ رَبُّنَا الْعَظِيمِ الْهَادِي

أُصُولُ الْفِقْهِ

لَفْظُ أُصُولِ الْفِقْهِ غَيْرُ خَافٍ
لَأَنَّهُ مُرَكَّبٌ إِضَافِي
فَعَرَّفْنَاهُ عِنْدَ كُلِّ النُّجَبَا
تُعْرِيفَكَ الْجُزْءَ وَتُمُّ اللَّقْبَا
فَأَوَّلَ جَمْعٍ لِأَصْلِ وَهُوَ مَا
يُئِنِّي عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَلَتَعْلَمَا
وَالْفِقْهُ فِي اللَّغَةِ فَهَمَّا نَبَّهُوا
لِقَوْلِهِ أَيُّ «مِنْ لِسَانٍ يَفْقَهُوا»
ثُمَّ أَتَى فِي الشَّرْعِ لِلْأَغْلَامِ
مُصْطَلَحًا مَعْرِفَةَ الْأَحْكَامِ
وَزَادَ لِلْعَمَلِ وَالتَّفْصِيلِ
مَعَ الْأَدِلَّةِ ذَوِو التَّأْصِيلِ
وَبَاعْتِبَارِ كَوْنِهِ قَدْ أَلْفَا
بِلِقَابِ الْفَنِّ لَدَى مَنْ سَلَفَا

عِلْمٌ بِهِ يَبْحَثُ عَنْ أُدْلَةٍ
 الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيٍّ مَعَ كَيْفِيَّةِ
 الْأَسْتِفَادَةِ وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ
 هَذَا هُوَ التَّعْرِيفُ فِي الرَّأْيِ السَّيِّدِ

فَائِدَتُهُ

أَمَّا الْفَوَائِدُ مِنَ الْأُصُولِ
 مِنْهَا التَّمَكُّنُ مِنَ الْحَصُولِ
 عَلَى وُزُودِ الْحُكْمِ مِنْ مَنَابِعِهِ
 أَيِ الْأَدْلَةِ لَدَى مُتَّبِعِهِ
 أَوَّلُ مَنْ جَمَعَهُ فِي دَفْتَرٍ
 مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعٍ لَا تَمْتَرِ

الأحكام

الأحكامُ جَمْعُ بَرْقَةٍ قَدْ أَوْمَضَا
 وَجَاءَ فِي اللُّغَةِ فَرْدًا الْقَضَا
 أَمَا فِي الاصْطِلَاحِ مَا اقْتَضَاهُ
 خِطَابُ رَبِّنَا جَرَى قَضَاهُ
 فِي الشَّرْعِ لِلْمُكَلَّفِينَ مِنْ طَلَبِ
 تَخْيِيرٍ أَوْ وَضْعٍ لِمَنْعٍ قَدْ غَلَبِ
 الْمُتَعَلِّقِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ
 ثُمَّ تَلِي أَسْمَاءُ الْأَحْكَامِ ثَفَادِ
 تَكْلِيفٍ أَوْ وَضْعٍ وَجَا فِي الْوَضْعِ
 تَكْلِيفُنَا مِنْ قَبْلِ وَضْعِ الْوَضْعِ

أقسام خطاب التكليف

أقسامه الواجب والمندوب لآخ
ثم المحرم ومكروه مباح
فدو الوجوب لغة فاللأزم
إذ وجبت فذا السقوط لأزم
وهو في الاصطلاح للأقوام
ما أمر الشارع بالالزام
كالصلوات الخمس سم عازما
فرضاً فريضة وحثماً لازماً
وفي أمثال واجب يُعطى الثواب
وتارك الفرض استحق للعذاب
والندب في اللغة عند العقلا
كما أتى في البيت ندعو الجفلى
وفي اصطلاحهم في ذي المراتب
أمر على التخفيف كالرواتب

يُسْمَى بِسُنَّةٍ وَتَفَلُّ مُسْتَحَبٌ
وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُ فَاعِلٌ تَبٌ
وَنَهْيُ رَبِّنَا عَنْ أَمْرٍ أَنْضَحُ
لُزُومُهُ بِالتَّرْكِ تَحْرِيمٌ وَضَحُ
كَالِنَهْيِ فِي الْعُقُوقِ لِلْأَبَاءِ
بِلا وَلَا فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ
أَمَّا الْكَرَاهَةُ فَنَهْيُ الشَّارِعِ
بِالتَّرْكِ لَا اللَّزُومِ عِنْدَ السَّامِعِ
كَالْأَخْذِ بِالشُّمَالِ وَالْإِعْطَا وَهَبُ
أَجْرًا لِمَنْ تَرَكَ نَجْمٌ مُرْتَكِبُ
أَمَّا الَّذِي لَا نَهْيَ لَا أَمْرَ بِهِ
لِدَاتِهِ فَذَا مُبَاحٌ قُلُوبِهِ
يُسْمَى حَلَالًا جَائِزًا وَلَا ثَوَابُ
فِي فِعْلِهِ وَالتَّرْكِ أَوْلَى فِي الْعِقَابِ

الأحكام الوضعية

مَا وَضَعَ الشَّارِعُ فِي اتِّفَاءٍ
 ثُبُوتٍ أَوْ نَفْوِذٍ أَوْ إِغْعَاءٍ
 أَيْ مِنْ أَمَارَاتِ خِطَابٍ لِلْعِبَادِ
 مِثْلَهُ الصِّحَّةُ يَثْلُوهَا الْفَسَادُ
 وَذَا الصَّحِيحُ لُغَةً فَمَنْ سَلِمَ
 وَهَوِيَ فِي الْإِصْطِلَاحِ فَعَلَّ قَدْ عَلِمَ
 تَرْتَّبَتْ آثَارُهُ مِثْلُ الشُّرَا
 أَوْ الْعِبَادَةِ عَلَى مَا اشْتَهَرَا
 وَتَبْرَأُ الدَّمَةُ إِنْ تَوَفَّرَا
 ثُبُوتُهُ فِي كَعِبَادَةٍ يُرَى
 وَفِي الْمَعَامَلَاتِ كَالْبَيْعِ وَرَدَّ
 تَرْتَّبُ الْمُلْكُ عَلَى مَا يُعْتَمَدُ
 وَوَصَفُكَ الشَّيْءِ صَحِيحًا مُنْعَا
 إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ اتِّفَاءً مَا مُنْعَا

مِثَالُهُ الصَّلَاةُ أَنْ تَأْتِي عَلَى
شُرُوطِهَا فِي وَقْتِهَا الْمَفْضُلاً
وَفِي الْبُيُوعِ بَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ
مَعَ الشَّرُوطِ عِنْدَ كُلِّ صَانِعِ
وَدُو الْفَسَادِ لُغَةً قَدْ لَاحَا
الدَّاهِبُ الْخَاسِرُ وَاصْطِلَاحاً
نَفِي تَرْتِيبِ آثَارِ مَا فَعِلَ
عَلَيْهِ مَنْ عَقَدَ عِبَادَةَ عَقْلٍ
كَفَعَلْنَا الصَّلَاةَ فِي الزَّوَالِ
وَبَيَعْنَا الْمَجْهُولَ لِلْأَخْوَالِ
وَاسْتَيْنَ فِرْعَيْنَ لِأَحْمَدَ هُمَا
الْحَجُّ وَالنِّكَاحُ فِيمَا رُسِمَا
فَالوَطْأُ فِي الْاِحْرَامِ مُفْسِدٌ يُرَى
وَالارْتِدَادُ مُبْطِلٌ لِلْكُفْرَا
وَعَقْدٌ مَنْ فِي عِدَّةٍ فَاَبْطَلِ
وَفَاسِدٌ عَقْدُ الَّتِي دُونَ وَلِي

العلم

إِذْرَاكُنَا الشَّيْءَ مَعَ الْجَزْمِ عَلَى
 وَجْهِ الصَّوَابِ الْعِلْمُ عِنْدَ الثُّبُلَا
 كَالْكُلِّ بِالنُّسْبَةِ لِلْجُزْءِ الْجَلِيِّ
 وَالنِّيَّةِ الشَّرْطُ لِكُلِّ عَمَلٍ
 وَالْجَهْلُ قَدْ أَتَى اتِّفَاعًا مَا يُعْلَمُ
 بِالْقَصْدِ إِنْ كَانَ بَسِيطًا فَاعْلَمُوا
 وَسَمُّ بِالْتَّرْكِيبِ مَا تُصَوِّرًا
 عَلَى خِلَافِ كُنْهِهِ عِنْدَ الْوَرَى
 وَالظَّنُّ وَالْوَهْمُ وَشَكٌّ فِي الرَّوِيِّ
 أَوْضَحَهُمْ بَيَّتُ الْإِمَامُ الْعَلَوِيِّ
 «وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكٌّ مَا احْتَمَلُ
 لِرَاجِحٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اعْتَدَلُ»
 وَالْعِلْمُ حَاصِلٌ بِالْاَضْطِرَارِ
 وَالنُّظْرِي أَيْضًا فَلَا تَمَارِ

الكلام

حَدُّ الْكَلَامِ فِي اصْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ
 لَفْظٌ مَرْكُوبٌ مُفِيدٌ عِلْمًا
 وَتَلَفُظٌ لِمَعْنَى يُقْتَنَى
 يُضْنِي وَفِي تَرْشَافِهِ بُرْءُ الضَّنِّ
 اسْمَانِ أَوْ فِعْلٍ مَعَ اسْمٍ كَارِكُوبَا
 أَقْلُ مَا مِنْهُ الْكَلَامُ رَكُوبَا
 وَكَلِمَةٌ لَفْظٌ لِمَعْنَى وَضِعَا
 وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ وَقَعَا
 فَالاسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى كَمَنْ
 فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَانِ الزَّمَنِ
 وَمِنْهُ مَوْضُوعٌ لَدَى الْأَعْلَامِ
 عَمٌّ وَخَصُّصٌ يَكَا الْأَعْلَامِ
 وَمِنْهُ لِلإِطْلَاقِ فِي الإِثْبَاتِ
 نَكِيرَةٌ سَبَقَتْ لَدَى الْأَثْبَاتِ

وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ لِمَعْنَى اقْتَرَنَ
 بِنَفْسِهِ ثُمَّ يَهَيئَةُ الزَّمَنُ
 وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْعُمُومِ
 يُفِيدُ الْإِطْلَاقَ عَلَى الْمَعْلُومِ
 وَعَرَفُوا الْحَرْفَ بِمَا دَلَّ عَلَى
 مَعْنَى بَعْضِهِ كَمَا قَدْ أُنْجَلَى
 فَمِنَّهُ لِلْإِشْرَاقِ لَا التَّرْتِيبِ
 الْوَاوُ، لَا الْفَاءُ فَلِلتَّعْقِيبِ
 ثُمَّ لَهَا الْإِشْرَاقُ وَالتَّغْلِيلُ
 وَاللَّامُ لِلْمُلْكِ حَكَى النَّبِيلُ
 ثُمَّ عَلَى لَهَا مَعَانٍ تُذَكَّرُ
 فَمِنْهَا الْاسْتِعْلَا، وَجُوباً قَرَّرُوا

أقسام الكلام

وَقَسَمُوا الْكَلَامَ لِلْأَخْبَارِ
 ثُمَّتَ الْإِنْشَاءِ عَلَى اعْتِبَارِ
 إِمْكَانِ وَصْفِ خَبَرٍ بِالصُّدْقِ أَوْ
 بِكَذِبِ لِدَاتِهِ فِيمَا حَكَّوْا
 وَأَقْطَعُ بِصِدْقِ خَبَرِ النَّبِيِّ
 بَعْكَسِ قَوْلِ الْمُدَّعِيِ الْبَدْيِيِّ
 وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ مِنْ هَذِي النَّسْبِ
 يُوصَفُ بِالصُّدْقِ مَعًا وَبِالْكَذِبِ
 ثُمَّ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ لِلْكَذِبِ
 وَالصُّدْقِ فَالْإِنْشَاءُ كَجُذْ فِي الطَّلَبِ
 وَقَدْ يَجِي الْإِخْبَارُ فِي الْإِنْشَاءِ
 كَصَبِغِ الْعُقُودِ بِالسُّوَاءِ

الحقيقة والمجاز

وَقَدْ أَتَى الْكَلَامُ فِي الْمَجَازِ
 إِلَى الْحَقِيقَةِ مَعَ الْمَجَازِ
 ثُمَّ الْحَقِيقَةُ بِلَفْظٍ تُعْتَبَرُ
 مُسْتَعْمَلٌ بِالْوَضْعِ عِنْدَ ذِي النَّظَرِ
 مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ كَالْبَدْرِ الْأَعْرَ
 وَالْعُرْفِ وَاللُّغَةِ لِلَّذِي سَبَرَ
 وَجَاءَنَا التَّقْسِيمُ لِلْفَوَارِقِ
 فِي الْعُرْفِ وَاللُّغَةِ عِنْدَ الْحَاذِقِ
 مِنْ أَجْلِ أَنْ نَجْرِي عِنْدَ الْعَمَلِ
 كُلًّا عَلَى الْوَضْعِ بِمَا تَعْطُلُ
 ثُمَّ الْمَجَازُ اللَّفْظُ فِي الْمُسْتَعْمَلِ
 مِنْ غَيْرِ وَضَعِنَا لَهُ بِالْأَوَّلِ
 وَحَمَلْنَا اللَّفْظَ مَجَازًا مُعْتَرَفًا
 إِذَا الدَّلِيلُ عَنِ حَقِيقَةٍ صَرَفَ

وَاشْتَرَطُوا لِلصَّرْفِ فِي الْبَيَانِ
 قَرِيْنَةً تُرْبِطُ لِلْمَعَانِ
 وَمَنْعَ الْبَعْضِ الْمَجَازَ مُطْلَقًا
 مَخَافَةَ التَّنْفِي لِمَا تُحَقِّقَا
 وَالْبَعْضُ فِي كِتَابِ رَبِّنَا مَنْعٌ
 وَمَا عَدَاهُ الْأَمْرُ فِيهِ مُتَّسِعٌ
 وَأَوْضَحَ الْخُلْفَ يَبْحَثُ قِيَمٌ
 أَحْمَدُ وَالتَّلْمِيذُ نَجَلُ الْقِيَمِ

بَابُ الْأَمْرِ

الْأَمْرُ قَوْلٌ جَا مِنْ الْمُطَالِبِ
 تَضَمَّنَ الْفِعْلَ لِكُلِّ طَالِبٍ
 وَزَادَ فِيهِ بَعْضُ الْأَذْكِيَاءِ
 مِنْ كَوْنِهِ نَيْطٌ بِالِاسْتِعْلَاءِ

صِيغَةُ أَفْعَلٍ ثُمَّ حَيَّى لِلصُّوَابِ
 لِتَوْمِينُوا وَقَوْلُهُ ((ضَرْبَ الرُّقَابِ))
 وَيَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَالْفُورَ مَعَا
 عِنْدَ سَمَاعِهِ لِجُلِّ مَنْ وَعَا
 إِلَّا إِذَا الدَّلِيلُ مِنْ وَجُوبِ
 صَرَفَ حُكْمَهُ إِلَى الْمُنْدُوبِ
 وَهُوَ بَعْدَ الْحَظْرِ قَدْ أَفَادُوا
 إِبَاحَةَ كَقَوْلِهِ ((فَاصْطَادُوا))
 وَصِيغَ لِلتَّهْدِيدِ أَيْضًا فاعْلَمُوا
 كَقَوْلِهِ جَلِّ ((اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ))
 وَجَاءَ لِلشَّرَاحِيِّ بِالْبَيَانِ
 مِثْلُ قَضَا رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ

ما لا يتم الواجب إلا به

وَكُلَّمَا لَا يَتَأْتَى الْوَاجِبُ
 يَدُونِهِ فَهُوَ لِذَلِكَ وَاجِبٌ
 وَهَذِهِ تَدْخُلُ فِي الْوَسَائِلِ
 حُكْمُ الْمَقْاصِدِ لَهَا لِلْسَّائِلِ

النهي

النَّهْيُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ طَلَبُ
 كَفْرِ بِالِاسْتِعْلَاءِ مِمَّنْ قَدْ طَلَبَ
 بِصِغَةِ مَخْصُوصَةٍ قَدْ بَيَّنُّوا
 مُضَارِعًا كَقَوْلِهِ ((لَا تُرْكُنُوا))
 وَصِغَةُ النَّهْيِ لِتَحْرِيمِ بَدَتْ
 ثُمَّ فَسَادُ مَا بِهِ قَدْ وَرَدَتْ
 كَقَوْلِهِ ((وَمَا أَتَاكُمْ)) قَدْ عَقِلَ
 دَلِيلُهُ ، وَفِي الصَّحِيحِ مَنْ عَمِلَ

وَإِنْ يَكُ النَّهْيُ لِدَاتٍ قَدْ وَرَدَ
 أَوْ شَرْطِهَا فَبَاطِلٌ فِي الْمُعْتَمَدِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِخَارِجٍ فَبَادِي
 وَجَاءَ لِلْكَرْهِ وَاللَّارِشَادِ

من يدخل في الخطاب بالأمر والنهي

وَالْبَالِغُ الْعَاقِلُ فِي الصُّوَابِ
 هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ
 وَلَا يَرُدُّ إِجَابَتَنَا الزُّكَاةَ فِي
 مَالِ الصَّيِّ عِنْدَ جُلِّ السَّلْفِ
 لِأَنَّ دَا رِبْطَ عِنْدَ الْعَاقِلِ
 بِسَبَبٍ يُنْظَرُ لَا لِلْفَاعِلِ
 وَاعْلَمْ يَا أُمَّ اللَّهِ فِي الشَّرْعِ أَمْرٌ
 كُلُّ الْعِبَادِ مُسْلِمًا وَمَنْ كَفَرَ
 وَالْكَافِرُونَ لَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ
 أَمْرًا لِقَوْلِهِ ((وَمَا مَنَعَهُمْ))

لَكِنَّهُمْ مِنَ الْقَضَا إِنِ اسْلَمُوا
 ((يُغْفَرُ لَهُمْ)) مِنْهُ وَإِلَّا اسْلَمُوا
 عَذَابُهُمْ بِذِي الْفُرُوعِ حَرِّرٌ
 كَمَا أَتَى فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ

موانع التكليف

مَوَانِعُ التَّكْلِيفِ عِنْدَ مَنْ نَظَرُ
 الْخَطَأُ النَّسِيَانُ الْاِكْرَاهُ خَبِرُ
 وَعَدَمُ الْعِلْمِ حَكْيُ الْأَغْيَانُ
 جَهْلٌ ؛ زَوَالُ عِلْمِنَا النَّسِيَانُ
 الْاَلْتِزَامُ لِلشَّخْصِ عَلَى النَّوَاهِ
 أَوْ غَيْرِهَا فُسْرٌ بِالْاِكْرَاهِ
 وَلَا يُوَاخِذُ نَاطِقُ الْكُفْرَانِ
 وَقَلْبُهُ اَطْمَأَنَّ بِالْاِيْمَانِ
 وَذِي الْمَوَانِعِ فَلَا تَمْنَعُ فِي
 حَقِّ الْعِبَادِ مِنْ ضَمَانٍ فَاقْتَفِي

العام

مُسْتَعْرِقٌ جَمِيعَ الْاَفْرَادِ بِلا
حَصْرِ دُعِي مَا عَمَّ عِنْدَ الْفَضَلَا
كَقَوْلِهِ فِي الْمَثَلِ الْمَشْرُفِ
فِي الْاِنْطِطَارِ «إِنَّ الْاَبْرَارَ لَفِي»
وَجَاءَ فِي اللُّغَةِ لَفْظٌ شَامِلٌ
هَذَا الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ
صَيغُهُ قَاطِبَةً جَمِيعُ كُلِّ
وَعَمَّ وَالْجَمْعُ مَعَ اسْمِهِ يَدُلُّ
وَالشَّرْطُ الْاِسْتِفْهَامُ جَارِيَانِ
اَسْمَاءُ دَيْنِ اَيْنَ فِي الْمَكَانِ
وَمِثْلُهَا فَاَيْنَ تَذَهَبُونَ
مَوْضُوعُ الْاَسْمَاءِ يُبَيِّنُونَ
نَكْرَةً سَيَقَتْ فِي ذَا الْمَقَامِ
لِنَفْيِ اَوْ شَرْطِ اَوْ اِسْتِفْهَامِ

أَوْ سُقَّتْهَا لِلنَّهْيِ وَالْمَعْرِفِ
 جَمْعًا وَفَرْدًا بِالِإِضَافَةِ اصْطِفِي
 وَأَلْ فِي الِاسْتِعْرَاقِ أَيْضًا عَدِيدًا
 سَوَاءً الْجَمْعُ يَهَا وَالْمُفْرَدًا
 أَمَّا الَّذِي عُرِّفَ بِالْعَهْدِ فَمِنْ
 مَعَهُودِهِ خَصُّصُهُ أَوْ فَعْمَمُنْ
 وَاللَّامُ وَالْأَلِفُ فِي الْجِنْسِ فَلَا
 تُعْمُ الْأَفْرَادَ عَلَى الَّذِي جَلَى

العمل بالعموم

هَلِ الْعُمُومُ وَاجِبٌ بِهِ الْعَمَلُ
 إِنْ لَمْ يَجِئْ مُخَصَّصٌ جَيْرَ أَجَلٍ
 وَسَبَبٌ خُصٌّ لَدَى الْحِفَاطِ
 أَلْفِيهِ فَالْعِبْرَةُ بِالْأَلْفِاطِ

الخاص

وَاللَّفْظُ إِن دَلَّ عَلَى مَحْضُورٍ
 فَذَلِكَ هُوَ الْخَاصُّ فِي الْمَشْهُورِ
 إِنْ وَقَعَ الْحَضْرُ بَعْدَ مُبْتَدِئِ
 أَوْ يُسَمَّى الْأَعْلَامِ وَالْإِشَارَةِ
 هَذَا فِي الْأَصْطِلَاحِ لِلَّذِي ابْتِغَى
 وَهُوَ ضِدٌّ لِلْعُمُومِ فِي اللَّغَى
 وَجَاءَ فِي التَّخْصِيسِ فَرْقٌ ثَانٍ
 (وَذِكْرُهُ وَحَدْفُهُ سِيَّانِ)
 إِخْرَاجُنَا بَعْضًا مِنَ الْأَفْرَادِ
 فِي الْعُرْفِ تَخْصِيصًا لَدَى الْأَمْجَادِ
 أَمَّا مَحْضُورٌ يَكْسِرُ الصُّادِ
 فَذَلِكَ الشَّارِعُ لِلْعِبَادِ
 ثُمَّ الْمَخْصُصُ الَّذِي جَرَى الْعَمَلُ
 مُتَّصِلٌ مِنْهُ وَمِنْهُ مَا انْفَصَلَ

(وَفِي اخْتِيَارِ لَايَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ
 إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ)
 مِنْ ذَلِكَ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطُ بَدَأَ
 مَعَ صِفَةٍ كَالنُّجْمِ لِلسَّارِي هُدَى
 وَاشْتَرَطُوا اتِّصَالَ الْأَسْتِثْنَاءِ
 وَقِيلَ لَا كَمَا رَأَى الرَّاءِ
 وَالشَّرْطُ فِي اللَّغَةِ عُرْفًا قَدْ أَتَى
 فِي النُّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأَ
 عَلَامَةً تُضَيِّءُ فِي اللَّيْلِ الْقَرَى
 يَهْدِي الْعَفَاةَ ضَوْؤُهَا إِلَى الْقَرَى
 وَفِي الْمُرَادِ رَبُّطْنَا الشَّيْءِ بِمَا
 وَجِدَ أَوْ غُدِمَ بِإِنْ وَإِنَّمَا
 وَصِفَةٌ غَنِيَّةٌ عَنِ الْمَثَلِ
 كَمِثْلِ نَعْتِ ثُمَّ حَالٍ وَبَدَلِ

المخصص المنفصل

وَدُوْا اِنْفِصَالِ شَرْعِنَا الَّذِي وَفَى
 وَالْحِسُّ وَالْعَقْلُ وَقِيَّتَ الْجَنَفَا
 وَالْعَقْلُ وَالْحِسُّ كَمَا قَدْ ذُكِرَا
 مِنْ الْعُمُومِ عِنْدَ بَعْضِ الْكُبْرَا
 وَخَصَّصَ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ
 وَسُنَّةَ فَانْحُ عَلَى الصُّوَابِ
 ثُمَّ بِالْاجْتِمَاعِ مَعَ الْقِيَّاسِ
 وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ عَنِ الْأَكْيَاسِ

المطلق والمقيد

وَكُلُّ مَا يَدُونِ قَيْدٍ يُطْلَقُ
 عَلَى الْحَقِيقَةِ فَذَاكَ الْمَطْلُوقُ
 إِنْ جَاءَ نَصٌّ مُطْلَقٌ مُقَيِّدٌ
 فَعَمَلُ الْمُقَيِّدِ الْمُؤَيَّدُ

إِنْ يَتَّخِذُ حُكْمًا وَإِلَّا فَالْعَمَلُ
يَكُلُّ وَاحِدٌ كَمَا قَدْ اسْتَقْلَ

المجمل والمبين

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّضِحْ بِحَالٍ
فَهُمُ الْمُرَادُ مِنْهُ دُونَ إِجْمَالٍ
أَوْ هُوَ مَا تَوَقَّفَ الْفَهْمُ عَلَى
تَغْيِينِ غَيْرِهِ كَقُرْءٍ مَثَلًا
أَوْ لِبَيَانِ الْوَصْفِ كَالصَّلَاةِ
أَوْ لِبَيَانِ الْقَدْرِ كَالزَّكَاةِ
وَدُونَ الْبَيَانِ يَفْهَمُ الْمُرَادُ
مِنْهُ بِأَصْلِ وَضْعِهِ الْأَمْجَادُ

العمل بالمجمل

وَالْعَزْمُ مِنْ مُكَلَّفٍ عَلَى الْعَمَلِ
 يُمَجَّمَلُ مَتَى بَيَانُهُ حَصَلَ
 يَجِبُ وَالنَّبِيُّ قَدْ بَيَّنَّ مَا
 لِلشَّرْعِ مِنْ أَصْلِ وَفَرْعٍ يُنْتَمَى
 إِذَا يَقُولُ أَوْ يَفْعَلُ حُجَّةً
 وَتَرَكَ الْأُمَّةَ عَلَى الْمَحْجَّةِ

الظاهر والمفوّل

الظَّاهِرُ الرَّاجِحُ مِنْ مَعَانِي
 يَنْفَسِيهِ مَعَ اخْتِمَالِ ثَانِي
 مِثَالُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ الْمَفْضَّلِ
 تَوَضُّؤُوا أَيَّ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

العمل بالظاهر

وَعَمَلٌ بِظَاهِرٍ عِنْدَ السَّلْفِ
 يَجِبُ إِلَّا إِنْ سِوَاهُ قَدْ صَرَفَ
 لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي الْأَتْقِيَاءِ
 أَخْوَطُ أَبْرءُ لِذِي الْعَبَادِ
 وَكُلُّ مَرْجُوحٍ عَلَيْهِ حُمِلَا
 لَفِظٌ فَذَا مَوْوَلٌ لِمَنْ خَلَا
 وَمِنْهُ مَا صَحَّ بِدُونِ مِرْيَةٍ
 كَمَا أَنَا فِي سُؤَالِ الْقَرِيَةِ
 وَمِنْهُ فَاسِدٌ كَتَأْوِيلِ الْخَلْفِ
 عَلْوَرَيْنَا خَلَفًا لِلْسَّلْفِ

النسخ

وَرَفَعُ حُكْمٍ لِدَلِيلٍ سَابِقٍ
 أَوْ لَفْظِهِ النَّسْخُ أَيْ بِاللَّاحِقِ
 أَيْ بِدَلِيلِ الشَّرْعِ مِنْ كِتَابٍ
 أَوْ سُنَّةٍ لِسُنَّةِ الْأَوَابِ
 وَالْحُكْمُ إِنْ لِعَارِضٍ لَمْ يَثْبُتِ
 مِنْ شَرْطٍ أَوْ مَنَعَ كَمَا فِي الْمُثَبَّتِ
 فَلَا يُسَمَّى النَّسْخُ كَارْتِفَاعِ
 حَدِّ الزَّكَاةِ عِنْدَ كُلِّ وَاعٍ
 وَحَدُّنَا بِالْوَحْيِ لِلنَّسْخِ مَنَعٌ
 الْأَجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ لِلَّذِي اتَّبَعَ
 وَالنَّسْخُ جَائِزٌ وَعَقْلًا أَقْبَلُ
 وَوَأَقَعُ شَرْعًا لِنَسْخِ الْمَلَلِ
 وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ
 أَيْ سُنَنِ الْمَادِي فَلَا ثَمَارِ

ما يمتنع نسخه

وَغَيْرُ حُكْمٍ فِيهِ ذَا النَّسْخِ امْتِنَعُ
 إِلَّا إِذَا الْخَبَرُ كَالْحُكْمِ وَقَعُ
 وَجَاءَ فِيهِ آيَةُ الْأَنْقَالِ
 مَعْنَاهَا أَمْرٌ وَاضِحٌ الْمِثَالِ
 وَالْحُكْمُ إِنْ صَلَحَ لِلزَّمَانِ
 يَمْنَعُ فِيهِ النَّسْخُ كَالِإِيمَانِ
 كَذَلِكَ مَا النَّهْيُ بِتَرْكِهِ اتَّضَحُ
 (فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ)
 وَالنَّسْخُ بَاطِلٌ مَتَى مَا أَمَكْنَا
 الْجَمْعُ لِلنَّصَيْنِ عِنْدَ الْفُطْنَا
 وَاشْتَرَطُوا فِي النَّسْخِ تَأْخِيرًا سَطَعُ
 لِنَاسِخٍ ثُمَّ ثُبُوتًا يُتَّبَعُ

أقسام النسخ

وَقَسَمَ النَّسْخَ بِإِذَا النَّظَامِ
 إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ الْأَقْسَامِ
 النَّسْخُ لِلْحُكْمِ وَنَسْخُ اللَّفْظِ أَوْ
 نَسْخُ الْجَمِيعِ ذَا الَّذِي قَدْ ارْتَضَوْا
 وَيَاعْتَبَارِ النَّاسِخِ الْأَقْسَامِ
 أَرْبَعَةٌ يَغْرِفُهَا الْأَعْلَامُ
 نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ قَدْ وَفَى
 نَسْخُ الْكِتَابِ لِحَدِيثِ الْمُنْطَفَى
 وَنَسْخُ سُنَّةِ لِقُرْآنِ عِلْمِ
 وَلَمْ نَجِدْ لَهُ مِثْلًا قَدْ سَلِمَ
 وَسُنَّةٌ بِسُنَّةٍ عَنْهُمْ تَدُورُ
 كَمِثْلِ نَهْيِ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

حكمة النسخ

وَحِكْمَةُ النَّسْخِ لَدَى التُّعَدَادِ
 تَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْمَعَادِ
 رَأْيُ الْمَصَالِحِ بُلُوغُ الدِّينِ
 أَقْصَى الْمَرَاتِبِ فِي كُلِّ حِينِ
 وَرَبِّمَا جَاءَ لِلاِخْتِبَارِ
 هَلْ يَشْكُرُ الْعَبْدُ الْعَظِيمَ الْبَارِي
 رَزَقَنَا اللَّهُ عَلَى الْفَوَائِدِ
 الشُّكْرَ فِي الرِّخَاءِ وَالشَّدَائِدِ

الأخبار

تُعْرِيفُنَا الْخَبَرَ بِالتُّخْرِيرِ
فِعْلُ النَّبِيِّ وَالْوَصْفِ وَالتَّقْرِيرِ
وَكُلُّ قَوْلٍ لِلرَّسُولِ الْمُصْطَفَى
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَشَرَفًا
وَفِعْلُهُ الْجَيْلِيُّ كَالشُّرَابِ
أَوْ عَادَةٌ كَصِفَةِ الثِّيَابِ
فَذَا مُبَاحٌ ثُمَّ ذَاكَ قَدْ يُقَالُ
بِالْأَمْرِ بِالنَّهْيِ كَالْأَكْلِ بِالشَّمَالِ
وَرُبَّمَا خُصَّ بِفِعْلٍ أَوْ فِعَالٍ
مَثَلُ النُّكَاحِ هِبَةً ثُمَّ الْوَصَالِ
أَمَّا التَّعَبُّدُ لِخَيْرِ الْأُمَّةِ
فَوَاجِبٌ إِلَى بُلُوغِ الْأُمَّةِ
ثُمَّ يَصِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ
نَدْبًا وَحَقًّا كَمَا فِي شَرْعِهِ

لأنَّ أمرَ الشَّرْعِ فِي الصُّوَابِ
الأَصْلُ فِيهِ عَدَمُ العِقَابِ
وَقَدْ أَتَى الأَصْلُ بِأَمْثَالِ لِدَاكُ
كَتَخْلِيلِ اللُّحْيَةِ يَثْلُوهُ السُّوَاكُ
وَفِعْلُهُ أَي لِبَيَانِ المُجْمَلِ
مِنْ سُنَّةٍ أَوْ مِنْ كِتَابٍ ذَا العَلِي
فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْصُلَا
لِغَيْرِهِ التَّبْلِيغُ مِنْ هَذَا المَلَا
وَبَعْدَ ذَا يَتَّبِعُ لِلنُّصُوصِ
عَلَى الذِّي قَدْ جَاءَ فِي المَنْصُوصِ
وَكُلُّ مَا أَقْرَأَ مِنْ أَقْوَالِ
فَجَوِّزاً أَوْ كَانَ مِنْ فِعَالِ
مِثَالُهُ إِقْرَارُهُ لَمَّا سَأَلَ
جَارِيَةً عَنْ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ
لَأَجْلِ عَثْقِهَا فَقَالَتْ فِي السَّمَاءِ
وَذَا الحَدِيثُ فِي العُلُوقِ قَدْ سَمَا

أَخْرَجَهُ مَالِكُ الْإِمَامِ
 وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ الْهَمَامُ
 وَكُلُّمَا وَقَعَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
 وَعُذِمَ أَطْلَاعُهُ لَمْ يُنْسَبِ
 إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَنْفِيِّ لِمَنْ قَفَى
 وَمَنْ أَبِي يُعْضِي عَلَى وَخَزِ السَّفَا
 وَجَاءَ حُجَّةٌ عَلَى الصَّوَابِ
 فَرُبُّنَا أَقْرَبُ لِلْأَصْحَابِ
 دَلِيلُ دَأْمَا كَانَ لِلْمُنَافِقِينَ
 مِنْ مُنْكَرٍ وَكَشَفُ رَبِّ الْعَالَمِينَ

أقسام الخبر

وَخَبَرٌ إِلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ
 لِلرَّفْعِ وَالْقَطْعِ وَمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ
 فَمَا أَضَفْتَ لِلنَّبِيِّ قَدْ رُفِعَا
 وَالْوَقْفُ لِلصَّحَابِيِّ أَيْضًا سَمِعَا

وَالْقَطْعُ لِلتَّابِعِ عِنْدَ مَنْ نَحَى
 وَضَوْحُهُ كَالشَّمْسِ فِي وَقْتِ الضُّحَى
 وَيَاغْتِيبَارِ طُرُقِ لِلْحَادِ
 الْمَتَوَاتِرُ مَعَ الْأَحَادِ
 فَأَلْتَوَاتِرُ لِذِي الْإِفَادَةِ
 رَوَى كَثِيرُونَ أَيْ فِي الْعَادَةِ
 أَنْ يَسْتَحِيلَ جَمْعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ
 وَأَسْنَدُوا الْقَوْلَ لِمَحْسُوسٍ جَلِبِ
 وَدُو الْأَحَادِ عِنْدَ كُلِّ مُؤْتَمَنٍ
 إِلَى صَاحِبِ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنٍ
 أَمَّا الصَّحِيْحُ عِنْدَ أَهْلِ ذَا الْعَمَلِ
 فَتَقْلُ عَدْلٍ ضَبْطُهُ قَدْ اكْتَمَلَ
 بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ لِلْفُضَّلَا
 وَمَنْ شُدُوذٍ، عَلَيْهِ فَقَدْ خَلَا
 وَكُلُّ شَرْطٍ فِي الصَّحِيْحِ يُقْتَفَى
 فِي الْحُسْنِ إِلَّا ضَبْطُهُ فَخَفِّفَا

وَإِنْ أَتَى لَهُ كَذَا مِنْ طُرُقٍ
 فَهُوَ صَاحِحٌ غَيْرُهُ فَحَقُّوقٍ
 حَدُّ الضَّعِيفِ كُلَّمَا لَمْ يَكُنْ
 مُتَّصِفًا أَيِّ بِصِفَاتِ الْحَسَنِ
 وَرَبِّمَا حُسْنٌ عَنْهُمْ بِصِفَةٍ
 مِنْ طُرُقٍ أَتَتْ لَهُ مُخْتَلِفَةٌ
 وَحُسْنٌ ذَا لِعَيْرِهِ، أَمَا الْأَدَا
 أَوْ الَّتِي تَحْمِلُ فَعَنْهُمْ وَرَدَا
 أَخَذَ أَوْ إِبْلَاعٌ وَذِي لِمَنْ دَرَى
 حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي لِمَنْ قَرَأَ
 عَلَيْهِ شَيْخُهُ وَهُوَ بِالسَّوَا
 أَخْبَرَنِي إِجَازَةً لِمَنْ رَوَى
 أَيُّ بِالْإِجَازَةِ وَنَحْوُ جَازَ لِي
 دُونَ الْقِرَاءَةِ وَذَا أَمْرٌ جَلِي
 ثُمَّ الْإِجَازَةُ فَإِذْنُ الشَّيْخِ أَنْ
 يَرُويَ عَنْهُ مَنْ بِهِ قَدْ اقْتَرَنَ

دُونَ الْقِرَاءَةِ وَأَمَّا الْعُنْعَانَا
 فَحُكْمُهَا اتِّصَالُ مَا قَدْ عُنْعَنَا
 إِلَّا إِذَا عُرِفَ فِي الْآخِرَادِ
 مُدْلَسٌ فَذَلِكَ أَمْرٌ بَادٍ
 هَذَا وَلِلْبَحْثِ فِي ذَا الْحَدِيثِ
 مُصْطَلَحٌ يُعْرَفُ لِلْحَدِيثِ
 وَفِي الَّذِي ذَكَرْتُهُ كِفَايَةً
 وَلَمْ يَكُنْ يَفِي بِتِلْكَ الْغَايَةِ

الإجماع

قَدْ عَرَفُوا الْإِجْمَاعَ بِاتِّفَاقِ
 مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ بِالْإِطْلَاقِ
 فِي أَيِّ حُكْمٍ وَارِدٍ شَرْعِيٍّ
 بَعْدَ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْأَمِيِّ
 وَهُوَ حُجَّةٌ وَذَا الصَّوَابُ
 دَلِيلُهُ السُّنَّةُ وَالْكِتَابُ

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
 حَقًّا وَإِمَّا بَاطِلًا مِنَ الظُّنُونِ
 وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ أَمَّا الثَّانِي
 فَلَمْ يَجْزُ فِي أُمَّةِ الْعَدَنَانِي

أنواع الإجماع

وَقَسَّمَ الإِجْمَاعَ فِي الإِمْلَاءِ
 إِلَى الضَّرُورِيِّ وَالِاسْتِيقْرَاءِ
 فَالْأَوَّلُ الْقَطْعِيُّ كَتَحْرِيمِ الزُّنَى
 وَالْخَمْرِ وَالرِّبَى وَأَفْعَالِ الْخَنَى
 وَالثَّانِي ظَنِّيٌّ وَفِي الْوَاسِطِيَّةِ
 لَا يَنْضَبُطُ حَكَاهُ نَجَلُ تَيْمِيَّةِ
 وَأُمَّةِ النَّبِيِّ خَيْرُ الْأُمَمِ
 لَا تَجْتَمِعُ خِلَافَ نَصِّ مُحَكَّمِ

شروط الإجماع

وَالشَّرْطُ فِي الإِجْمَاعِ عِنْدَ الْعَالِمِ
 أَنْ يَشْتَهَرَ حَيْثُ يُرَى مِنْ عَالَمٍ
 أَوْ جَاءَ نَقْلُهُ بِعَدْلِ اتِّسَاعٍ
 وَقُوفُهُ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَّسَعِ
 فَإِنَّ يَكُ الْخُلْفُ قُبَيْلَهُ اسْتَقَرَّ
 الإِجْمَاعُ مِنْ قَائِلِهِ لَمْ يُعْتَبَرَ
 وَإِنْ يَكُ الإِجْمَاعُ مِنْ قَوْمٍ أَتَوْا
 لَمْ يَرْتَفِعْ ذَاكَ الَّذِي قَبْلُ رَوَوْا
 لِكَيْتَهُ يَمْنَعُ لِلْخِلَافِ
 مِمَّنْ أَسَى بَعْدُ يَلَا اتِّتِلَافِ
 وَقِيلَ بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَنْعَقِدَا
 فِي كُلِّ عَصْرِ جَاءَنَا مُجَدِّدَا
 ثُمَّ يَكُونُ حُجَّةً لِمَنْ وَعَا
 أَمَا انْقِرَاضُ عَصْرِ مَنْ قَدْ أَجْمَعَا

فِقِيلَ وَاجِبٌ وَلِلْجُمْهُورِ
 خِلَافُ ذَا الرَّأْيِ عَلَى الْمَشْهُورِ
 لِأَنَّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَدِلَّةِ
 مُفَادُهُ اجْتِمَاعُ أَهْلِ الْمِلَّةِ
 وَفِعْلٌ أَوْ قَوْلٌ لِمَنْ قَدِ اجْتَهَدَ
 يَكُونُ إِجْمَاعاً إِذَا لَمْ يُنْتَقَدْ
 أَوْ حُجَّةٌ عِنْدَ ذَوِي النُّقَادِ
 مَعَ زَوَالِ مَنَعِ الْاِنْتِقَادِ
 وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِلَّا إِنْ رَضُوا
 عَلَى سُكُوتِهِمْ وَبَعْدُ انْقِرَاضُوا
 يَكُونُ حُجَّةً وَذَا الْمَقَالُ
 أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ فِيمَا قَالُوا

القياس

حَدُّ الْقِيَّاسِ لُغَةً فِي الْمُنْتَظَمِ
 هُوَ الْمَسَاوَاةُ وَتَقْدِيرٌ يُضَمُّ
 وَجَا فِي الْإِصْطِلَاحِ فَرْعُ الْحَقَا
 بِأَصْلِهِ لِإِعْلَالِهِ تَحْقُقًا
 وَجُودَهَا جَامِعَةٌ فِي الْحُكْمِ
 هَذَا الَّذِي حَقَّقَ أَهْلُ الْعِلْمِ
 وَالْحُكْمُ مَا اقْتَضَى دَلِيلُ الشَّرْعِ
 مِنْ صِحَّةٍ أَوْ مِنْ فَسَادٍ مُرْعِي
 أَوْ مِنْ وَجُوبٍ ثُمَّ تَحْرِيمِ عِلْمِ
 وَالْعِلَّةُ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ حُكْمٌ
 فَتِلْكَ أَرْكَانُ الْقِيَّاسِ فَاعْلَمْ
 وَذَا الْقِيَّاسُ فِي الْكِتَابِ الْمُحْكَمِ
 لَهُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ الْمَقَالِ
 وَجَاءَ فِي السُّنَّةِ وَالْأَقْوَالِ

وَلَمْ أَطَّلْ يَكْثَرَةَ الْأَمْثَالِ
مَعَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ كَاللَّثَالِي

شروط القياس

ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ فِي الْجَارِ
صَاحِحٌ أَوْ فَاسِدٌ الْاِغْتِبَارِ
وَذَا الصَّحِيحُ مِنْهُ هُوَ مَا سَلِمَ
أَيُّ مِنْ تَعَارُضٍ لِنَصٍّ قَدْ يَلِمُ
وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ الْأَسَاسِ
بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ لَا الْقِيَاسِ
فَقَيْسُنَا الْفَرْعَ عَلَى فَرْعٍ يُرَى
مُسْتَهْجَنٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْكُتُبَرَا
لِطَوْلِهِ وَرُبَّمَا لَا يَسْلَمُ
الْفَرْعُ مِنْ قَدْحٍ بِهِ قَدْ يُعْلَمُ
وَالْأَصْلُ جَا يَعْلَةُ لِمَنْ رَوَى
وَلَمْ يَكُنْ تَعْبُدِيًّا لَا سِوَى

لا بُدَّ فِي الْعِلَّةِ مِنْ مُنَاسِبِ
 لِلْحَكْمِ كَالِإِسْكَارِ فِي مَا الْعَيْبِ
 وَأَسْتَثْنِ طَرْدِيًّا لِكُلِّ قَاضٍ
 مِثْلُ السَّوَادِ الْمَخْضِ وَالْبَيَاضِ
 وَحَقَّقْنِ وَجُودَ تِلْكَ الْعِلَّةِ
 فِي الْفَرْعِ كَالأَصْلِ عَنِ الْأَجَلَّةِ
 كَحُرْمَةِ الضَّرْبِ لِكُلِّ وَالِدٍ
 يَجَامِعُ الْإِذَاءَ عِنْدَ الْمَاجِدِ

أقسام القياس

ثُمَّ الْجَلِي مِنْ الْقِيَّاسِ السَّابِقِ
 مَا جَاءَنَا الْقَطْعُ بِتَنْفِي الْفَارِقِ
 أَوْ ثَبَّتْ عَلَيْهِ لِمَنْ كَتَبَ
 بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ
 وَذُو الْخَفَاءِ عِنْدَ كُلِّ حَازِقِ
 لَمْ يَقَعْ الْقَطْعُ بِتَنْفِي الْفَارِقِ

وَاسْتَنْبَطَ الْعِلَّةَ فِيهِ التَّجَبُّبَا
 كَقَيْسِ الْأَشْنَانِ لِجُرِّ فِي الرَّبَا
 ثُمَّ قِيَاسُ شَبِّهِ عَنْهُمْ بَدَا
 تَعْرِيفُهُ الْفَرْعُ إِذَا تَرَدَّدَا
 أَي بَيْنَ أَصْلَيْنِ وَخُلْفٍ حَقَّقَا
 بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ مَنْ رَقَى
 فَيُلْحَقُ الْفَرْعُ بِأَدْتَى شَبِّهِ
 لِشَكْلِهِ أَي مِنْهُمَا لِلنُّسْبَةِ
 وَبَعْدَ ذَا قِيَاسٍ عَكْسٍ فِي الْأَدَا
 تَعْرِيفُهُ لِكُلِّ نَاشٍ قَدْ بَدَا
 إِثْبَاتُنَا نَقِيضَ حُكْمِ الْأَصْلِ
 لِلْفَرْعِ جَاءَ وَاضِحًا فِي الْأَصْلِ
 مَعَ وُجُودِنَا نَقِيضَ الْعِلَّةِ
 فِي حُكْمِ الْأَصْلِ عِنْدَ كُلِّ مُثَبِّتٍ

التعارض

حَدُّ التَّعَارُضِ لِكُلِّ مَنْ مَضَى
 مَجِي الدَّلِيلَيْنِ فِي حُكْمٍ أَوْ مَضَى
 مَعَ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى الْمَذْأُولِ
 هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي الْأُصُولِ
 وَهَذِهِ أَقْسَامُهُ فِي أَرْبَعٍ
 يَعْرِفُهَا كُلُّ سَرِيٍّ أَلْمَعَ
 إِنَّ الْعُمُومَ لِلْعُمُومِ عَارِضًا
 وَأَمَكَّنَ الْجَمْعُ وَلَا تَنَاقُضًا
 فَوَاجِبٌ لَنَا وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ
 فَالْتَسْنِخُ وَالتَّعْرِيفُ بِحَدِّ الزَّمَنِ
 إِنَّ جُهْلَ التَّارِيخِ رَجُّحَ الْعَمَلِ
 بِرَاجِحٍ إِنْ كَانَ مِمَّا قَدْ حَصَلَ
 وَإِنْ غَدِمَ مُرَجِّحٌ فَلتَوَقُّفًا
 وَلَمْ نَجِدْ لَهُ مِثْلًا قَدْ صَفَى

وَالثَّانِي إِنْ تَعَارَضَ الْخُصُوصُ مَعَ
 مِثْلِيهِ فَالْجَمْعُ مِمَّا يُتَّبَعُ
 وَأَجْرٌ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ عَارِفٍ
 مَا جَاءَنَا فِي ذَا الْعُمُومِ الْآنِفِ
 وَثَالِثٌ بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
 فَخُصِّصْنَا لِلْعُمُومِ بِالْخُصُوصِ
 وَرَابِعُ التَّعَارُضِ الَّذِي يُنْصُ
 أَعْمٌ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ وَجْهِ أَخْصُ
 إِذَا الدَّلِيلُ فِي الْعُمُومِ انْضَحَا
 تَخْصِيصُهُ فَاغْمَلْ وَإِلَّا رَجَّحَا
 ثُمَّةٌ إِنْ لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ
 وَلَا مُرْجِحَ حَكَى الدَّلِيلُ
 يُعْمَلُ بِالنَّصِّينِ فِيمَا عَرَضَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمْ مُعَارِضَا
 أَمَا إِذَا تَعَارَضَ النَّصَّانِ
 فَالْوَقْفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الشَّانِ

الترتيب بين الأدلة

وَكُلَّمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَدْلِهِ
 كَالْوَحْيِ أَوْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمِلَّةِ
 أَوْ الْقِيَاسِ إِنْ عَلَى حُكْمِ أَتَتْ
 أَوْ يَنْفَرِدُ أَحَدُهَا فَقَدْ ثَبَّتْ
 إِعْمَالَهُ إِذَا التَّعَارُضُ انْفَقَدَ
 أَمَا إِذَا تَعَارَضَ عَنْهُمْ وَرَدَّ
 وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ فَجَمْعٌ يُتَّبَعُ
 وَيَعْدُهُ النَّسْخُ وَتَرْجِيحٌ وَقَعُ
 وَهَآكِ فِي التَّرْجِيحِ لِلْأَلْفَاظِ
 أَدِلَّةُ الشَّرْعِ عَنِ الْحِفَاطِ
 نَصٌّ عَلَى الظَّاهِرِ وَالظَّاهِرُ قُلُوبُ
 عَلَى الْمُؤَلِّ وَوَمَنْطُوقٌ عَقْلُ
 عَلَى الَّذِي فَهْمٌ غَيْرُ خَافِ
 وَمُثَبَّتٌ ثُمَّ يَلِيهِ التَّنَافِي

وَاقِلْ عَن أَصْلِهِ الْمُبْقَى لِأَنَّ
 التُّقْلَ مَعَ زِيَادَةٍ قَدْ اقْتَرَنَ
 وَكُلَّمَا عَمَّ بِمَحْفُوظٍ وَسِمٍ
 فَقَدْ مِثُّهُ عَلَى الَّذِي عُدِمَ
 وَكَثْرَةُ الصُّفَاتِ لِلْقَبُولِ
 وَصَاحِبُ الْقِصَّةِ فِي الْمَنْقُولِ
 إِجْمَاعُنَا الْقَطْعِيَّ عَلَى الظَّنِّيِّ
 وَقَيْسُنَا الْجَلِيَّ عَلَى الْخَفِيِّ

المفتي والمستفتي

الْمُفْتِي فِي التَّعْرِيفِ مَنْ قَدْ أَخْبَرَ
 بِالْحُكْمِ فِي الشَّرْعِ لَهُ الْمُسْتَخْبِرُ
 وَذَا الْأَخِيرُ يُدْعَى بِالْمُسْتَفْتِي
 وَعَدُّوا شُرُوطَهُمْ لِلْمُفْتِي
 بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا عَمَّا سُئِلَ
 رُجْحَانًا أَوْ ظَنًّا يَقِينًا فَاثْمِيلُ

إِنْ لَمْ تُكُنْ إِحْدَى الثَّلَاثِ يَجِبُ
 فِي حَقِّهِ الْإِمْسَاكُ عَمَّا يُطْلَبُ
 وَاشْتَرَطُوا تَصَوُّرًا لِلْأَسْئَلَةِ
 مِنْ سَائِلٍ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْصِلَهُ
 فَالْحُكْمُ فَرَعٌ عَنِ تَصَوُّرِ ثَبَتِ
 قَاعِدَةٌ مِنْ مَنْطِقٍ وَأَطْرَدَتْ
 إِنْ سَائِلٌ عَنِ امْرِئٍ هَلَكَ عَنْ
 يَنْتِ وَأَخٌ مَعَ عَمٍّ أَقْتَرَنَ
 فَيَسْئَلُ السَّائِلَ عَنِ أَخٍ فَهَلْ
 هُوَ شَقِيقٌ أَوْ لَأَمٌ قَدْ حَصَلَ
 أَوْ يَفْصِلُ الْجَوَابَ ذَا لِلْسَّئَلَةِ
 إِنْ كَانَ لِلَأَمِّ أَخٌ لَا شَيْءَ لَهُ
 وَيَعْدُ فَرَضِ الْيَنْتِ فَالْبَاقِي يُرَى
 لِلْعَمِّ بِالتَّغْصِيبِ عِنْدَ مَنْ دَرَى
 وَإِنْ أَتَى بِأَيِّهِ مُرْتَبِطًا
 فَحَظُّهُ مَا كَانَ لِلْعَمِّ عَطَا

وَاشْتَرَطُوا أَيْضًا هُدُوءَ الْبَالِ
 وَكَوْنَهُ خَلَا عَنِ الشِّغَالِ
 كَرِهَ أَنْ يَفْتِيَ فِي حَالِ الْغَضَبِ
 أَوْ مَلَلٍ أَوْ شِبْهِهِ لِمَنْ طَلَبَ
 وَالشَّرْطُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَحْدُثَ مَا
 سُئِلَ عَنْهُ عِنْدَ جُلِّ الْعُلَمَاءِ
 أَوْ لِمَزِيدِ الْعِلْمِ بِالسُّؤَالِ
 فَإِنَّهُ يَفْتِيهِ فِي الْأَحْوَالِ
 ثَانِيًا أَنْ يَعْلَمَ حَالَ السَّائِلِ
 وَقَصْدَهُ هَلْ حَقًّا أَوْ لِلْبَاطِلِ
 وَثَالِثًا أَلَا يُرْتَّبُ ضَرَرٌ
 عَلَى جَوَابِهِ أَشَدَّ نَظَرُوا
 أَمَا إِذَا تَرْتَّبَ الْإِضْرَارُ
 فَالِدَّرُّهُ لِلْمَفَاسِدِ الْمُخْتَارِ

ما يلزم المستفتي

وَسَائِلٌ يَلْزَمُهُ الْحَقُّ الْعَمَلُ
 لَا يَتَّبِعِ السَّهْلَ وَلَا يَرْقَى الْجَبَلَ
 إِذْ جَاءَنَا خَيْرُ الْأُمُورِ فِي الْوَسْطِ
 لَا يَفْحَمِ الشَّيْخَ وَلَا يَرْجُو الْغَلْطُ
 ثُمَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَتَّبِعَا
 مَنْ ضَافَ لِلْعِلْمِ الْعَزِيمِ وَرَعَا
 (أُمُّ الْخَلَيْسِ لِعَجُوزِ شَهْرَبَةَ
 تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ يَعْظِمُ الرَّقَبَةَ)

الاجتهاد

الاجْتِهَادُ لُغَةً بَدَلُ الْكُلْفِ
تُعْرِيفُهُ وَفِي اصْطِلَاحٍ مَنْ خَلَفَ
بَدَلُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ فِي اجْتِهَادِ
إِدْرَاكِ حُكْمِ الشَّرْعِ لِلْعِبَادِ

شروط الاجتهاد

شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ عِنْدَ الْخَلْفِ
قَلَمْنَا لِلْعَجْزِ عَنْهَا لَا يَفِي
مِنْهَا الضَّرُورِيُّ فِي ذَا الْمَقَامِ
مَعْرِفَةُ الْآيَاتِ لِلْأَحْكَامِ
مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ وَالْإِسْنَادِ
وَالضَّعْفِ وَالصُّحَّةِ فِي الْمُرَادِ
مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْإِجْمَاعِ
مَخَافَةَ الْخِلَافِ لِلْإِجْمَاعِ

وَكَوْنُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَرَفَ
 مَا الْحُكْمُ بِالسَّبَبِ رَبَّمَا اخْتَلَفَ
 كَالْقَيْدِ وَالتَّخْصِيصِ عِنْدَ مَنْ سَمَى
 وَاخْتَلَفَ مِنْ غُمْدَانِ مِحْرَابِ الدَّمَى
 ثُمَّ مِنَ اللُّغَةِ وَالْأُصُولِ مَا
 تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ لِمَنْ نَمَى
 ثُمَّ الدَّلَالَاتُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ
 مِنْهَا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ، الْمُجْمَلُ
 وَمُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ مُبَيَّنٌ
 وَكُلُّ ذَا فِي النُّظْمِ جَامِبِيْنُ
 وَقَدْرَةٌ لَهُ مَعَ النُّشَاطِ
 كَيْ يَتِمَّ كَنْ مِنْ اسْتِنْبَاطِ
 وَالْاجْتِهَادُ بَعْدَ ذَا لِلْسَّائِلِ
 جُزْءٌ لِلْبَابِ وَلِلْمَسَائِلِ

ما يلزم المجتهد

وَيَلْزَمُ الْمَجْتَهِدُ الْبَدَلَ مَعَا
إِفْرَاغِهِ الْقَلْبَ إِلَى أَنْ يَقَعَا
عَلَى الصَّوَابِ ثُمَّ بَعْدُ يَحْكُمُ
وَالْأَجْرُ فِي الْحُكْمِ لَهُ مُلَازِمُ
قَدْ جَاءَ ذَا فِيمَا رَوَى الشَّيْخَانِ
عَنِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْعَدْنَانِي
ثُمَّ إِذَا لَمْ يَظْهَرَ الْحُكْمُ وَجَبَ
تَوْقُفٌ وَتَقْلِيدٌ لَهُ انْتِسَابُ
حِينَئِذٍ مِنْ أَجْلِ ذِي الضَّرُورَةِ
وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ

التقليد

قَدْ عَرَفُوا التَّقْلِيدَ لِلْحُدَاقِ
 يَوْضَعُ مَا أَحَاطَ بِالْأَغْنَاقِ
 وَجَا فِي الْأَصْطِلَاحِ عِنْدَ الْحُجَّةِ
 قَفْوًا لِقَوْلٍ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةُ
 فَكُلُّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَعْرِفَةَ
 تَقْلِيدُهُ لِعَالِمٍ ذِي مَعْرِفَةٍ
 قَدْ أَوْجَبُوا بِآيَةِ النَّحْلِ لِمَا
 حُتَّ عَلَيْهِ مِنْ سُؤَالِ الْعُلَمَاءِ
 لَكِنْ عَلَى مَنْ عَمَّ أَنْ يَنْظُرَ مَنْ
 يَكُونُ لِلْعِلْمِ مَعَ الْفَضْلِ قَرَنُ
 وَجَاءَنَا تَقْلِيدُ مَنْ قَدْ اجْتَهَدَ
 لِعَبْرِهِ فِي حَادِثٍ لَا الْمَعْتَقَدُ
 وَقِيلَ بَلْ وَتَدْخُلُ الْعَقِيدَةُ
 أَيُّ لِعُمُومِ الْآيَةِ الْمَفِيدَةِ

وَسَوِّقَهَا فِي مَسَلِكِ الدَّلَالَةِ
فِي كُلِّ مَا عَمَّ مِنَ الرُّسَالَةِ

أنواع التقليد

وَقَسَمَ التَّقْلِيدَ فِي الْأَصْلِ إِلَى
مَا عَمَّ أَوْ مَا خَصَّ عِنْدَ مَنْ خَلَا
فَأَوْلُ تَقْلِيدُنَا لِمَذْهَبِ
اِعْنِي التِّزَامَهُ فِي كُلِّ مَذْهَبِ
وَأَخَذْنَا رُخْصَةَ الْعِزَائِمَا
وَكُلُّ مَا مِنَ الْفُرُوعِ يُنْتَمَى
مَعَ اخْتِلَافٍ ثَابِتٍ عَنْهُمْ يُرَى
وَأَوْجِبَ الْبَعْضُ لِمَنْ تَأَخَّرَا
وَقَالَ بِالتُّحْرِيمِ بَعْضُ الْحَنَفَا
مَخَافَةَ اتِّبَاعِ غَيْرِ الْمُصْطَفَى
وَنَجَلُ نِيْمِيَّةٍ عَنْهُ رُويَا
بِأَنَّ ذَا لَا يَنْبَغِي لِلاتِّقْيَا

وَأَنَّهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ وَفِي
 جَوَازِهِ مَا فِيهِ أَيْضًا فَاعْرِفِ
 وَعَنَّهُ فِي آخِرِ مَنْ قَدْ افْتَقَى
 لِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ لَهُ اصْطَفَى
 فَلَا يُخَالِفُ مَا لَهُ قَدْ اتَّبَعَ
 إِلَّا يَفْتَوِي أَوْ دَلِيلٍ يُتَّبَعُ
 وَمَا عَدَا ذَيْنِ لِمَنْ نَحَاهُ
 فَإِنَّهُ مُتَّبِعٌ هَوَاهُ
 إِلَّا إِذَا رُجِّحَ بِالْبُرْهَانِ
 مِنْ كَدَلِيلٍ أَوْ ثَقِي الْإِنْسَانِ
 فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ ذَاكَ الْأَحْمَدُ
 نَصْرًا عَلَى هَذَا الْإِمَامِ أَحْمَدُ
 وَالثَّانِي أَنْ يَتَّبِعَ حَالَ الْعَجْزِ
 أَوْ الصُّعُوبَةِ فَذَلِكَ مُجْزِرٌ

فتوى المقلد

فَتَوَى الْمُقْلِدِ عَلَى الَّذِي اشْتَهَرَ
 تُمْنَعُ لِلْجَهْلِ حَكْيَ أَبُو عَمَرَ
 لِأَنَّهُ بِالْعِلْمِ لَيْسَ يُوصَفُ
 فَالْعِلْمُ مَا الدَّلِيلُ عَنْهُ يُعْرَفُ
 أَقْرَبًا ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ
 وَلَمْ تَزَلْ أَقْوَالُهُ مَرْضِيَّةِ
 وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَنَابِلَةِ
 مَنْ اتَّمَى لِلشَّافِعِيِّ قَالَ لَهُ
 وَقِيلَ لِلْقُصُورِ فَهُوَ جَائِزُ
 فِي نَفْسِهِ لِلغَيْرِ لَا يُجَاوِزُ
 وَارْجَحُ الأَقْوَالِ فِي المَعْتَمَدِ
 جَوَازُهُ لِغَدَمِ المَجْتَهِدِ
 ثُمَّ نِظَامُ الأَصْلِ فِي الخِتَامِ
 مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الإِمَامِ

جَاءَ مِنَ الْأُصُولِ بِالْأُصُولِ
لِذَاكَ يُدْعَى ذُرَّرَ الْوُصُولِ

انتهت على يد الناظم: الشيخ أحمد بن مود الجكني
مساء الجمعة بتاريخ ٢ رجب الفرد ١٤١٩هـ
وكانت بداية نظمها يوم الأحد ٢٠ جمادى الآخرة
١٤١٩هـ بمدينة العين، حرسها المعين.



الفهرس

٥.....	المقدمة.....
٧.....	ترجمة مؤلف الأصل.....
٩.....	كلمة عن الأصول في علم الأصول.....
١١.....	نظم الأصول من علم الأصول.....
١٣.....	أصولُ الفقه.....
١٤.....	فائدته.....
١٥.....	الأحكام.....
١٦.....	أقسامُ خطابِ التكليف.....
١٨.....	الأحكامُ الوضعية.....
٢٠.....	العلم.....
٢١.....	الكلام.....
٢٣.....	أقسامُ الكلام.....
٢٤.....	الحقيقة والمجاز.....
٢٥.....	بابُ الأمر.....
٢٧.....	ما لا يتم الواجب إلا به.....
٢٧.....	النهي.....
٢٨.....	من يدخل في الخطاب بالأمر والنهي.....
٢٩.....	موانع التكليف.....

٣٠	العام.....
٣١	العمل بالعموم.....
٣٢	الخاص.....
٣٤	المخصص المنفصل.....
٣٤	المطلق والمقيد.....
٣٥	المجمل والمبين.....
٣٦	العمل بالمجمل.....
٣٦	الظاهر والمؤول.....
٣٧	العمل بالظاهر.....
٣٨	النسخ.....
٣٩	ما يمتنع نسخه.....
٤٠	أقسام النسخ.....
٤١	حكمة النسخ.....
٤٢	الأخبار.....
٤٤	أقسام الخبر.....
٤٧	الإجماع.....
٤٨	أنواع الإجماع.....
٤٩	شروط الإجماع.....
٥١	القياس.....
٥٢	شروط القياس.....
٥٣	أقسام القياس.....

٥٥	التعارض
٥٧	الترتيب بين الأدلة
٥٨	المفتي والمستفتي
٦١	ما يلزم المستفتي
٦٢	الاجتهاد
٦٢	شروط الاجتهاد
٦٤	ما يلزم المجتهد
٦٥	التقليد
٦٦	أنواع التقليد
٦٨	فتوى المقلد
٧١	الفهرس
